

يقول الأسمر إن «الحراك ضد سياسة المطامر إنما الموافقة على فتح المطمر لسبعة أيام تعود إلى أهالي الناعمة وكذلك الأمر بالنسبة إلى مطمر سرار لكننا لن نسمح للحكومة بأن تبتز الأهالي». وهو ما يؤكد الناشط في مجموعة «بدنا نحاسب» أيمن مروة الذي أضاف أنه «إذا وافق الأهالي على المطامر تصبح مهمة الحراك دعم الأهالي عبر اشتراط وجود مراسيم واضحة تحدد سقفاً زمنياً صارماً وآليات واضحة مع مراقبة شديدة من قبل الحراك للتنفيذ».

من جهته، يشرح رئيس التيار النقابي المستقل حنا غريب موقف مجموعات الحراك من النقاش الذي جرى خلال الأيام الماضية، إذ إن خطة الحراك البديلة تقوم على ثلاثة أسس: أولاً تشغيل معامل الفرز بكامل طاقتها ما يعني رفض سياسة المطامر واقتصار الطمر على العوادم وهو أمر يمكن أن يبدأ فوراً. ثانياً، تحويل أموال البلديات المستحقة، وأخيراً الفرز من المصدر. يقول غريب إن «المسألة ليست في فتح المطمر لسبعة أيام أو عدم فتحه إنما هذه النقاط الثلاث تمثل أساس الخطة من أجل الوصول إلى الهدف الأساسي وهو مكافحة الفساد في هذا الملف. إذا وافقت الحكومة على هذه النقاط يكون الحراك قد حقق إنجازاً عبر ضرب حلقة الفساد التي تحصل في سوكلين عبر إيقاف عقودها وبالتالي كسر منظومة الفساد القائمة على سوكلين ومجلس الإنماء والاعمار وحيثان المال».

هكذا، أعلنت المجموعات ان الرد على السلطة سيكون نهار الخميس المقبل في 8 تشرين الأول عند الساعة السادسة مساءً في ساحة الشهداء بالتزامن مع انعقاد طاولة الحوار عبر تظاهرة مركزية حاشدة على أن تشهد الأيام المقبلة تحركات مفاجئة للمجموعات.

متكاملة تلحظ بوضوح ان الطمر هو آخر الحلول، كف يد مجلس الإنماء والاعمار عن تنفيذ ومراقبة الخطة، واعادة هذا الدور الى مكانه الطبيعي في وزارة البيئة، بعد اقالة الوزير. والتعهد باحالة جميع من استخدم العنف ضد المتظاهرين العزل الى القضاء وتوقيف المسؤولين عن العمل حتى استكمال التحقيقات.

نقاط بارزة أعلنتها مجموعات الحراك في إطار إيضاح موقفها من المشاورات التي جرت بين الحركة البيئية وشهيب إذ أكدت على موقفها «المبدئي الداعم لأي حل يضمن احترام البيئة وصحة الاهالي والصالح العام»، وأعلنت «وقوفها وراء لجنة اقبال مطمر الناعمة واهالي المناطق

الدولة اتخذت قرارها بفتح المطمر ولو باستخدام العنف

المعنية مباشرة بقضايا المطامر». كذلك أعلنت أن من ضمن مطالبها «الشروع فوراً في تنفيذ الخطة المستدامة وعدم انتظار انتهاء فترة الخطة المرحلية».

هذا يعني ان المجموعات وافقت ضمناً على خطة شهيب بشرط إقرار مراسيم واضحة في مجلس الوزراء. يقول وديع الأسمر «ليس لدينا ملاحظات جوهرية على المرحلة المستدامة في خطة شهيب إنما ملاحظتنا الأساسية هي أن شهيب وضع خطة على مرحلتين ومرر في مجلس الوزراء المرحلة المؤقتة فقط من دون اي ذكر للمرحلة المستدامة». لكن ماذا عن موقف الحراك من فتح المطامر؟

على خلفية اجتماع الحركة البيئية مع شهيب ولجنته وما نتج منه، وخاصة بعدما حصل لغط عن مهمة وفد الحركة البيئية الذي يؤكد الحراك انه جرى تفويضه مناقشة الجانب التقني فقط، وهو ما عاد وأكدته أمس لـ «الأخبار» الناشط في حملة «طلعت ربحتكم» وديع الأسمر قائلاً إن «الحركة جرى تفويضها بعرض الخطة والاستماع الى الملاحظات عليها وإعطاء ملاحظاتها على خطة شهيب، ونقل هذه المناقشات الى الحراك لاتخاذ القرار».

خلاصة هذه النقاشات عبّرت عنها مجموعات الحراك أمس في مؤتمر صحفي، أكدت فيه ان الحراك «ليس من يقف عقبة بوجه إزالة النفايات»، وأن الفشل الذريع للدولة هو ما أوصلنا إلى هذا الوضع وبالتالي لا ثقة بوعود شهيب، إنما العمل الجدي يتطلب إقرار مراسيم واضحة. وعليه أعلنت مجموعة مطالب هي: تحويل اموال البلديات المستحقة فوراً ومن دون اي اقتطاع، ووقف جميع عقود سوكلين واستخدام القدرات التقنية والبشرية للشركة لضمانة استمرارية المرفق العام حتى ايجاد البديل من خلال اعلان فوري لمناقصات شفافة. كذلك الشروع فوراً بتنفيذ الخطة المستدامة وعدم انتظار انتهاء فترة الخطة المرحلية، اعتماد سياسات الفرز من المصدر، التخفيف والاسترداد من اليوم الاول وان كان التطبيق تدريجياً وتشغيل معامل الفرز فوراً، وضع جدول زمني مفصل وشفاف لآليات التنفيذ والمراقبة ورافاقه بالمرسوم كي يصبح ملزماً للحكومة ككل. إضافة الى محاسبة جميع المتورطين بالفساد خلال العشرين سنة الماضية، ان لا يعقل الاعتراف بعشرين سنة فساد من دون أي مبادرة، تحديد اطار ومعايير واضحة لادارة ملف النفايات من قبل البلديات، التخلي عن سياسات الطمر واعتماد خطة

دعت المجموعات الى تظاهرة نهار الخميس في ساحة الشهداء (هيلم الموسوي)



تقرير

لو تتواضع وزارة الطاقة

لذلك ينتقده بعض جيرانه اليوم مقارنة بين كميات المياه الوافرة التي كانت تسمح لهم بشطف الدرج والطريق العام أمام منزلهم خمس مرات في الأسبوع وغسل سياراتهم مرتين يومياً والكمية المدروسة التي تصلهم اليوم. هؤلاء لا يحسبون حساب شقيقهم أو ابنتهم التي تشتري حيث تسكن صهرج مياه أسبوعياً. المصلحة الخاصة تتقدم غالباً المصلحة العامة في حسابات لبنانيين كثير، لذلك يفترض إظهار الفائدة العامة والخاصة من السدود. تخوين وزارة الطاقة من يخالفها الرأي وتشكيكها في نيته لا يفيد بشيء؛ ثمة مخاوف هائلة من السد لدى مزارعي المنطقة والمستثمرين الكثر لضفاف نهر ابراهيم. يكاد لا يوجد كسرواني واحد لا يسال عن فائدة منطقتة من هذا المشروع الذي ستذهب مياهه إلى قضاء آخر.

بعيد تقديم وزارة الطاقة دراسة واضحة وموثوق بها بعدم تشكيل سد جنة أي مخاطر جيولوجية، لا بد من أن تقدم كل التطمينات العلمية والميدانية اللازمة إلى مصير قنوات الري ومياه نهر ابراهيم. يفترض بهذا الملف أن يُربح التيار الوطني الحر، ويظهره بمظهر الحريص على توفير حلول مستدامة لأزمات المياه والكهرباء، إضافة إلى إنعاش قطاعات الزراعة وتربية الأسماك والسياحة في المناطق البعيدة، لا أن يُخسرها.

في هذا السياق، لا بدّ من تواضع وزارة الطاقة قليلاً وتغيير أسلوبها وأدواتها في شرح أهمية السدود. لا يجوز استمرارها في ترداد العناوين العريضة نفسها، والتشكيك في الخلفية السياسية لكل من يستفسر أكثر. لا بد من تقديم دراسات علمية موثوق بها تنهي اللغط الحاصل في شأن

ثمة مخاوف هائلة من السد لدى مزارعي المنطقة والمستثمرين الكثر لضفاف النهر

خطر سد جنة. ولا بدّ من تقديمه كمشروع زراعي - خدماتي - إنمائي - سياحي متكامل. فالهدف ليس اقتلاع الآف الأشجار لتخزين المياه من أجل جرّها إلى بيروت وبعض البلدات الكبيرة؛ بل إحياء المنطقة التي يقام فيها السد سياحياً ودعم المزارعين وتوزيع الكهرباء بسعر مخفوض وتوفير فرص عمل لأبناء القرى المجاورة. أصحاب فكرة سد شبروح تعاملوا معه كخزان مياه فقط لا كمشروع متكامل،

غسان سعود

السد أكثر من بحيرة اصطناعية تستخدم في ري بضعة بساتين، أو خزان مياه لبضع قرى. زراعياً، يفترض بالسد أن يكون الخطوة الأولى لإعادة هيكلة القطاع الزراعي في كل المنطقة المحيطة به، من إعادة تاهيل قنوات الري بما يخدم المزارعين ويسهل عملهم، إلى تبديل الأشجار كزراعة «الديتشي» والمنغا والغوافة والحمضيات والورد بدل التفاح والدرّاق والزيتون، علماً بأن مئات مزارع الأسماك والبط والضفادع تحيط بالسدود في مختلف أصقاع العالم. خدماتياً، يمثل السد فرصة كبيرة لحل أزمة انقطاع المياه التي تعانيها بيروت ومعظم البلدات الساحلية. وإنمائياً، هو إحدى أبرز وسائل توليد الكهرباء. أما الأهم فهو فتحه آفاقاً استثمارية سياحية للمناطق النائية المهملة. ويمكن اعتبار بحيرتي القرعون وبنشعي نموذجين صغيرين عما يمكن ضفة السد أن تكون عليه في حال الموازنة بين غايتيه الخدمائية والزراعية وغايات المستثمرين السياحية. بحيرة سيفان، وهي أشبه بسد ضخم، حوّلت أرمنييا إلى واحدة من أبرز النقاط السياحية في العالم بحكم حج مئات الآلاف في الأعوام القليلة الماضية لتمضية بضعة أيام في مياهها صيفاً وفوق جليدها شتاءً.

إيجابيات السد وسلبياته تحوّلت مادة النقاش الأساسية لفعاليات كسروان وجبيل ونواب المنطقتين ووزرائهما، وخصوصاً أن الآف الناخبين يعيشون في ظلّ السد، والآف آخرين يعاشون من الأراضي الزراعية والأحراج المحيطة به، إضافة إلى نشوء عشرات المشاريع السياحية على طول الطريق من نهر ابراهيم إلى «الجنة»، لكن لا أحد يملك جواباً شافياً.

ورغم أن «صوفة» وزير البيئة «حمر» هذه الأيام في عيون معظم الناشطين البيئيين، تقتضي الأمانة الإشارة إلى أن المشنوق «يقاقل» وحيداً في هذا الملف. فرئيس لجنة الأشغال العامة والطاقة والنقل النيابية محمد قباني ساير شهر العسل العوني - الحريري وماطل في إرسال توصية لجنته بوقف الأعمال إلى رئاسة مجلس الوزراء، فضلاً عن أن السدّ يفيد تيار المستقبل بطرق عدة، فهو أولاً يؤمن المياه لبيروت، وضرره، ثانياً، بعيد عن مناطق نفوذه، ويتيح له، ثالثاً، الحصول على سدود مقابل دعمه هذا السد، فضلاً عن أن غالبية المقاولين والمتعهدين المستفيدين من المشروع يدورون في فلك التيار الأزرق. أما وزير الثقافة روني عريجي فيقف في موقع حرج: اطلع على التقارير في شأن تهديد الإرث الثقافي لنهر ابراهيم (أو أدونيس)، لكنه، في الوقت نفسه، يدرك أهمية هذا السدّ للتكتل الذي ينتمي إليه.

1970، متجاهلاً عشرات الدراسات الحديثة التي أدت إلى النتيجة نفسها. ردّ نظاريان على التقرير العلمي باتهامات سياسية عزز موقف «البيئة» التي ذكرت زميلتها «الطاقة» بأن الأخيرة هي من تبنت التقرير الاستشاري حين أرسلته إلى «البيئة» لإبداء الرأي فيه، وهي من وضعت دفتر الشروط للاستشاري ولزمته العمل.

ميدانياً، نتجت عدة جمعيات بيئية وزراعية كسروانية مع المجالس البلدية وناشطين إمكان تنظيم تحركات ميدانية للضغط على الوزارات المعنية لوقف المشروع، أقله ريثما تقدم دراسات علمية موثوق بها تسمح بإتمامه، فيما بدأت ترتفع أصوات معارضة للمشروع داخل الرهبانية البلدية المارونية اللبنانية التي يتبع لها دير مار سركيس وباخوس في قرطبا، الذي يملك الجزء الأكبر من المساحة المخصصة للسد وشبكاته. وكانت الرهينة قد سهلت، مع وقف الكريسي البطريكي، استملاك حوالي 600 ألف متر مربع (بحسب لوائح الاستملاك) من أراضيها، وإنشاء السد من دون الاطلاع على دراسات المشروع أو الاستماع إلى رأي الناشطين البيئيين ورؤساء المجالس البلدية المجاورة (نهر ابراهيم ويحشوش) الذين يرفضون المشروع لإلحاقه ضرراً كبيراً بنحو 100 مليون متر مربع من الأراضي الزراعية والأحراج، وتهديده نهر أدونيس بالجفاف.